

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٠٠٤/٢٧٦٦

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان

وأعضويّة القضاة السادسة

نور الدين جرادات ، عادل الخصاونه ، د. محمد فريحات ، د. عرار خريص

الممـيـز : \_\_\_\_\_

سامـيـ منـصـورـ الطـيـبـ

وكيلـهـ المحـامـيـ مـيسـونـ الزـغـيرـ

المـمـيـزـ ضـدـهـ : \_\_\_\_\_

مـجـمـوعـةـ بـلـانـ لـادـنـ السـعـوـدـيـةـ

وكـيلـهـاـ المحـامـيـ مـحـمـودـ فـريـحـاتـ

بتاريـخـ ٢٠٠٤/٥/١٨ـ قـدـمـ هـذـاـ التـمـيـزـ لـلـطـعـنـ

فيـ الـحـكـمـ الصـادـرـ عنـ مـحـكـمـةـ اـسـتـنـافـ حـقـوقـ عـمـانـ فيـ الـقـضـيـةـ رـقـمـ ٢٠٠٣/٥٤٤٩ـ

تـارـيـخـ ٢٠٠٤/١٢/٨ـ الـقـاضـيـ بـفـسـخـ الـقـرـارـ الـمـسـتـنـافـ الصـادـرـ عنـ مـحـكـمـةـ صـلـحـ حـقـوقـ

عـمـانـ رـقـمـ ٢٠٠٣/١٠/٩ـ تـارـيـخـ ٢٠٠٢/١٥١٨٦ـ وـالـحـكـمـ بـرـدـ دـعـوىـ المـدـعـىـ وـإـعادـةـ

الأوراقـ لـمـصـدـرـهـ .

وتـتـلـخـصـ أـسـبـابـ التـمـيـزـ بـالـسـبـبـيـنـ التـالـيـيـنـ : \_\_\_\_\_

١ـ أـخـطـأـتـ مـحـكـمـةـ الـاستـنـافـ بـرـدـ دـعـوىـ المـمـيـزـ وـاعـتـبارـ أـنـ فـصـلـهـ قـانـونـيـ بـسـبـبـ

تـبـلـيـغـ المـمـيـزـ ضـدـهـ وـزـارـةـ الـعـلـمـ سـنـدـاـ لـأـحـکـامـ الـمـادـةـ ٣١ـ مـنـ قـانـونـ الـعـلـمـ وـذـلـكـ

أـنـ المـمـيـزـ ضـدـهـ أـشـعـرـتـ الـوـزـارـةـ بـرـغـبـتـهـ بـإـنـهـاءـ خـدـمـاتـ المـمـيـزـ وـغـيـرـهـ مـنـ

الـعـمـلـ .

٢:- وبالتناوب فإنَّ المميز ضدها حينما قامت بفصل المميز من العمل بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٢ لم تقم بتليغ وزارة العمل لأخذ الموافقة على فصله سندًا لأحكام المادة ٣١ من قانون العمل .

لهذه نسبتين تتمس وكيلة المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبول اللائحة الجوابية شكلاً ورد التمييز وتصديق القرار المميز .

## الـ رـ اـ رـ

بعد التدقيق والمداواة ، نجد أنَّ واقعة هذه الدعوى تشير إلى أنَّ المدعي سامي منصور الطيب تقدم بها لدى محكمة صلح حقوق عمان بمواجهة المدعى عليها مجموعة بن لادن السعودية يطالب بموجبها الحكم بإلزام المدعي عليها بمبلغ ١٣٢٠ ديناراً مع أتعاب المحامية والفائدة القانونية على سند من القول :-

أنَّه عمل لدى المدعي عليها بوظيفة مراقب دوام منذ ١٩٩٩-٩-٣٠ وأنَّ المدعي عليها قامت بفصله بتاريخ ٢٠٠٢-٥-١٥ دون وجه حق وأنَّ الراتب الذي كان يتتقاضاه هو ٢٢٠ ديناراً شهرياً وبالتالي فهو يستحق بدل فصل تعسفياً الأمر الذي استوجب إقامة الدعوى .

نظرت محكمة الصلح الدعوى على النحو الوارد في محاضرها وبعد تقديم البينة والاستماع لأقوال ومرافعات الطرفين قررت في القضية رقم ٢٠٠٢/١٥١٨٦ تاريخ ٩-١٠-٢٠٠٣ الحكم بإلزام المدعي عليها بدفع مبلغ ٦٦٠ ديناراً مع المصاريف ومبلغ ٤ ديناراً أتعاب محامية مع الفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

لم ترضي المدعي عليها بالقرار الصالحي فاستدعت استئنافه للأسباب الواردة في لائحة الاستئناف المقدم من وكيلها بتاريخ ١٩-١٠-٢٠٠٣ .

نظرت محكمة استئناف عمان القضية تدقيقاً وبالنتيجة قررت في القضية رقم ٥٤٤٩/٢٠٠٣ تاریخ ١٢-٨ فسخ القرار المستأنف والحكم برد دعوى المدعي وإعادة الأوراق لمصدرها .

لم يلاق القرار الاستئنافي قبول المدعي فطعن فيه تمييزاً بعد حصوله على إذن بالتمييز من القاضي المفوض من رئيس محكمة التمييز بموجب القرار الصادر في القضية رقم ٧٢٥/٢٠٠٤ تاریخ ٢٩-٤ للسبعين الواردين في لائحة التمييز المقدم من وكيله بتاريخ ٢٠٠٤/٥/١٨ .

وقدم وكيل المدعي عليها لائحة جوابية انتهی فيها إلى طلب رد التمييز وتصديق القرار المميز .

وعن سبب التمييز ومفادهما تخطئة محكمة الاستئناف برد دعوى المدعي "المميز" واعتبار فصل المدعي عليها له فصلاً قانونياً موافقاً لأحكام المادة ٣١ من قانون العمل خلافاً للحقيقة والواقع .

وفي ذلك نجد أنَّ المادة ٣١ من قانون العمل قد أجازت لصاحب العمل إنتهاء عقود العمل غير محدودة المدة كلها أو بعضها أو تعليقها إذا اقتضت ظروف اقتصادية أو فنية هذا الإنتهاء أو التعليق كتضييق حجم العمل أو استبدال نظام الإنتاج بأخر أو التوقف نهائياً عن العمل شريطة إشعار وزارة العمل بذلك ، وأعطت الحق لوزير العمل تشكيل لجنة من أطراف الإنتاج الثلاثة للتحقق من سلامة الإجراءات .

وفي الحالة المعروضة فالثبت أنَّ المدعي عليها "المميز ضدها" أشعرت الوزارة بنيتها بإنتهاء خدمات بعض العمال لديها بتاريخ ١١-٢-٢٠٠١ بسبب انتهاء جميع الأعمال الخاصة بالمشروع الأمر الذي دعا الوزارة إلى تشكيل لجنة ثلاثة للتحقق من سلامة الإجراءات .

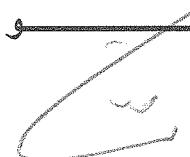
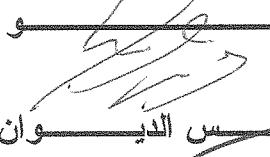
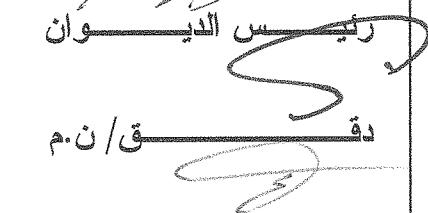
وبتاريخ ١٥-٤-٢٠٠١ خلصت اللجنة إلى أنَّ القضية في حكم المنتهاء نظراً لوجود مخالفات موقعة من العمال المستغنِّى عنهم الأمر الذي يؤكِّد انتهاء الأعمال الرئيسة في المشروع الحال على الجهة المميز ضدها ويبعد إنتهاء عقود بعض العمال بما يتلاءم مع الأعمال المتبقية .

وحيث أنه من الثابت أن سبب إنهاء خدمات المدعي من قبل الشركة المدعى عليها "المميز ضدها" راجع لانتهاء جميع الأعمال الخاصة بالمشروع الذي سوف يتم تسليمها بتاريخ ٢٠٠١-٨-١٥ بعد انتهاء جميع أعمال الهيكل بتاريخ ٢٠٠١-١٥ فيكون إنها عمل المدعي "المميز" والحالة هذه عائداً لقلص حجم العمل في المشروع ومتفقاً وأحكام المادة ٣١ من قانون العمل وبالتالي فإن المدعي لا يستحق بدل فصل تعسفي .

وحيث أن محكمة الاستئناف قد ذهبت في هذا الاتجاه فيكون قرارها موافقاً للأصول والقانون مما يتعين معه رد أسباب الطعن .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ١١ محرم سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٢/٢٠ م

القاضي المترئس  عضو  عضو   
عضو  عضو   
رئيس الديوان 

دفان.م/ق